

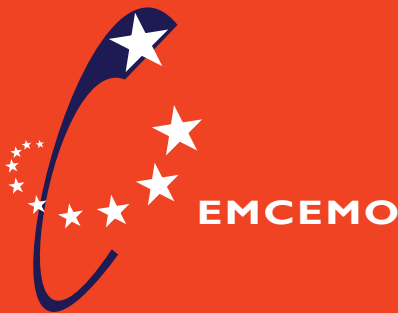
ملف تخفيض التعويضات في طريق إسقاطها كليا

خلفيات تخفيض التعويضات
و إسقاط الحق في الحصول عليها كليا
• مناهضة الجالية المغربية لقانون تخفيض التعويضات

الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة المغربية
في ملف تخفيض التعويضات

• الوضعية الحالية في ملف "تخفيض التعويضات"
• مطالب الجالية المغربية

رسالة وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية الهولندي
لبرلمان بلاده في ملف تخفيض التعويضات



"المركز الأرومتوسطي للهجرة و التنمية

Centre Euro-Méditerranéen de Migration et Développement
3° Weteringdwarsstraat, 24. 1017 TC, Amsterdam , Pays-Bas

Téléphone: +31(0)204288825

E-mail: info@emcemo.nl

www.emcemo.nl

خلفيات تخفيض التعويضات و إسقاط الحق في الحصول عليها كليا

الحكومة الهولندية السابقة، التي كانت مكونة من حزب النداء الديمقراطي المسيحي CDA و حزب الشعب الليبرالي الديمقراطي VVD أدخلت في برنامجها في ما يخص سياسة الأقليات عموما و المغاربة خصوصا عددا من مواقف الحزب اليميني PVV ومن جملتها تخفيض و إسقاط الحق في الحصول على التعويضات الاجتماعية وتشديد شروط حق التجمع العائلي بالنسبة للجالية المغربية.

المعارضة و الاحتجاجات القوية التي خلفها ادراج العديد من أهداف حزب PVV في برنامج الحكومة السابقة (من 2011 - 2012) في أوساط الجالية المغربية وجمعياتها قوبلت بالتجاهل من طرف الحكومة السابقة التي كانت تعتمد على مساندة حزب PVV البرلمان.

بعد سقوط الحكومة السابقة والانتخابات البرلمانية الأخيرة (سبتمبر 2012) و التي أسفرت عن الإئتلاف الحكومي الحالي (VVD) و حزب العمل (PvdA) إستعادت الجالية المغربية الأمل في تخلي الحكومة الحالية عن تبنيها لنقط حزب PVV في برنامجها الحكومي .

في هذا الاطار قام "المركز الأرومتوسطي للهجرة و التنمية" قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة بحملة مكثفة لحمل الأقليات ومن بينهم المغاربة بالتصويت على أحزاب اليسار التي عارضت في الماضي القريب من موقعها في المعارضة الاجراءات التي أدرجتها الحكومة السابقة في برنامجها الحكومي نزولا عند رغبة و مطالب حزب PVV، مقابل دعمه لها في البرلمان. كما قام "المركز الأرومتوسطي للهجرة و التنمية" بتوجيه رسائل للمكلفين بتمهيد الطريق أمام تشكيل الحكومة الحالية يطالب فيها الحكومة الجديدة بالتراجع والتخلي عن تطبيق القوانين و الاجراءات العنصرية تجاه الاقليات، بما فيه التخفيض في التعويضات و اسقاط الحق في الحصول عليها، غير أن الحكومة الحالية المكونة من الحزب الليبرالي VVD و حزب العمل PvdA واصلت العمل على تطبيق الاجراءات و القوانين العنصرية التي تم ادراجها في برنامج الحكومة السابقة. كما يجب هنا الإشارة لتتكبر حزب العمل في الحكومة الحالية لموقفه من هذه الاجراءات و القوانين العنصرية أثناء وجوده في المعارضة حيث أصبح حزب العمل في الحكومة الحالية يباشر تنفيذها في مطلع شهر يناير الحالي.

و تنفيذا لتعديل القانون، شرع البنك الوطني للضمان الاجتماعي الهولندي في شهر يوليوز من السنة الماضية 2012 في تطبيق قانون التعويضات الاجتماعية المعدل.

وفي شهر يناير من السنة الحالية قام البنك الوطني للضمان الاجتماعي الهولندي بإشعار ذوي الحق في تعويضات الأطفال وذوي الحق في تعويض الأرامل و اليتامى المقيمون في المغرب، بتخفيض تعويضهم بنسبة حُددت حسب القانون الجديد ب 40 في المائة، مقارنة مع ذوي الحق في نفس التعويض المقيمين في هولندا، عملا بمبدأ صرف التعويضات لمستحقيها حسب " تكاليف العيش في بلد الإقامة" .

مناهضة الجالية المغربية لقانون تخفيض التعويضات

بعد اطلاق الجالية المغربية و جمعياتها عن مواصلة الحكومة الهولندية سياستها في تطبيق قانون يحدد التعويضات الاجتماعية حسب تكاليف العيش في بلد الإقامة، انطلاقا من شهر يناير من السنة الحالية قام "المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية" بالخطوات التالية:

- 1 - اطلاع الوزارة المكلفة بشؤون الجالية , طالبا منها التدخل العاجل لدى الحكومة الهولندية لوقف تطبيق القانون الجديد الذي يحدد التعويضات الاجتماعية حسب تكاليف العيش في بلد الاقامة لما يتضمنه مفهوم تكاليف العيش من خرق للاتفاق الثنائي المبرم بين هولندا و المغرب.
- 2 - عمل المركز الأورو متوسطي للهجرة و التنمية على خلق لجنة ضغط سياسي للتعريف و التحسيس بقانون التعويضات الجديد الذي سيطبق على أبناء المهاجرين المغاربة بغض النظر عن مكان اقامة أولياء أمرهم و على أرامل المهاجرين المغاربة المقيمين في المغرب.
- 3 قام المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية و أزيد من 60 جمعية من مختلف المدن الهولندية بتنظيم لقاء وطني تم خلاله تكوين لجنة وطنية لمناهضة تطبيق القانون الجديد الذي ينطلق من تمييز عنصري خفي يحرم فئة من المهاجرين المغاربة من حقوقهم مقارنة مع زملائهم المقيمين في هولندا.
- 4 - تم بالتعاون مع مركز العائدين في بركان اشعار المهاجرين المقيمين في المغرب باجراء تخفيض التعويضات واخبارهم بضرورة تقديم طعن كتابي فردي ضد اجراء التخفيض و ارسالها للمصالح الهولندية .
- 5 - تشكيل لجنة من المحامين لمتابعة ملف التخفيض و مباشرة الطعون الفردية ضد اجراء تخفيض التعويضات .
- 6 - قام المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية بخلق لجنة مشتركة مكونة من المهاجرين المنحدرين من دول خارج الاتحاد الاوروبي لمناهضة قانون تخفيض التعويضات الاجتماعية.
- 7 - تنظيم مداومة اجتماعية لتقديم الإستشارة للمهاجرين المغاربة.
- 8 - توجيه نداء للرأي العام و للبرلمان الهولندي مطالبا دعم مطالب الجالية المغربية و وقف استهداف حقوقها.

الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة المغربية في ملف تخفيض التعويضات

بعد مرور قرابة سنتين على اشعار الحكومة الهولندية نظيرتها المغربية برغبة هولندا في التفاوض بهدف تعديل الاتفاقية الثنائية المبرمة بين البلدين (1972) كشف الوزير المغربي في الشؤون الخارجية السيد سعد الدين العثماني عن الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة المغربية في ما يخص تطبيق قانون التعويضات الاجتماعية الذي شرعت الحكومة الهولندية في تطبيقه ابتداء من فاتح يناير من السنة الحالية، و إسقاط الحق في الحصول عليها كليا في مطلع السنة القادمة.

في معرض جواب على سؤال وجهه حزب "الأصالة و المعاصرة" في البرلمان لوزير التعاون و الشؤون الخارجية حول تخفيض التعويضات من طرف الحكومة الهولندية، قال السيد الوزير أن الحكومة المغربية بمجرد ما وصل لعلمها أن الحكومة الهولندية بدأت في التحرك بهدف إلغاء تعويض المتقاعدين المغاربة المقيمين في بلدهم (المغرب) تم (أولا) " القيام بزيارات لهولندا " (ثانيا) . أن سفارة المغرب في هولندا ضلت معبأة لمتابعة هذا الملف. (ثالثا) و أخيرا أن الحكومة المغربية شكلت خلية لليقضة تجتمع أسبوعيا، مشكلة من وزارته و الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المغربي.

الى جانب الاجراءات الثلاث الآتفة الذكر، كشف الوزير في نفس المناسبة أن الحكومة المغربية تعمل على التنسيق مع الدول التي تعرض مواطنوها لنفس المعاملة، للوقوف على المداخل القانونية و الدبلوماسية لهذا الملف ، كما تم الاتصال بمنظمة العمل الدولية، لتنسيق المواقف و طلب الاستشارة القانونية في هذا الشأن .

في ختام جوابه أخبر السيد وزير الخارجية المغربية برلمان بلاده أن البرلمان الهولندي صادق على قانون يلغي الاتفاقية التي كانت تؤطر تعويضات التقاعد، مظيفا أن قانون إلغاء الاتفاقية تم اتخاذه من طرف الحكومة الهولندية ودخل حيز التطبيق ابتداء من فاتح يناير من السنة الحالية (2013) الى هنا جواب السيد وزير الخارجية و التعاون ، الذي استعرض فيه سيادته الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة المغربية في ملف تخفيض التعويضات الاجتماعية للمهاجرين المغاربة المقيمين في بلدهم ابتداء من فاتح يناير الحالي و إلغاء الحق في التعويضات كليا في مطلع السنة القادمة.

هنا يجب الاشارة الى أن ما لا يمكن أن يختلف فيه شخصين، أن الاجراءات التي كشف عنها الوزير "زيارة موظفي وزارته لهولندا" و يقضة السفارة المغربية لتتبع الملف، لم تحقق أية نتيجة تذكر وأن هذه الإجراءت جاءت جد متأخرة .

في ما يخص اللجنة الثلاثية "لجنة اليقضة" التي كشف الوزير عن تشكيلها بعد ما يقارب سنة ونصف على طلب التفاوض من طرف الحكومة الهولندية ، قدم أطراف اللجنة في مناسبات مختلفة تصريحات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تبعث على الاستغراب و القلق . الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة في الخارج، صرح أثناء لقاء جمعته في بداية شهر يناير الجاري مع عدد من الجمعيات، أن الحكومة المغربية لم تلب دعوة الحكومة الهولندية للتفاوض قبل إجراء الانتخابات البرلمانية الهولندية الماضية (سبتمبر 2012).



أما وزارة الشغل المغربية الطرف الثاني في "خلية اليقظة" تعترف أنها إجتمعت مع المسؤولين الهولنديين بشكل غير رسمي ولم تقم وقتها بإخبار المعنيين بالأمر حتى لا تعتبره الحكومة الهولندية مؤشراً على موافقة الحكومة المغربية رسمياً على اجراء تخفيض التعويضات . كما صرح وزير الشغل المغربي بعد لقاء مع السفير الهولندي، تم بطلب من هذا الأخير بتاريخ 8 يناير الجاري أن تخفيض تعويضات المغاربة المقيمون في المغرب "لا تمس كثيراً الاقتصاد المغربي" وفي نفس الوقت قال السيد الوزير أنه يتفهم مطالب الجالية المغربية في هولندا.

أما في ما يخص الخطوات التي كشف عنها وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي في ملف تخفيض التعويضات تجدر الإشارة للوضوح الى نقطتين.

أولاً أن السيد الوزير تحدث في جوابه عن وقف تعويضات المتقاعدين المغاربة المقيمون في المغرب في الوقت الذي يتعلق الأمر (في المرحلة الحالية) بتخفيض تعويضات أولاد المهاجرين المقيمون في المغرب، ابتداء من فاتح يناير من السنة الجارية، بغض النظر عن مقر اقامة أولياء أمرهم وتخفيض تعويض الأرامل و اليتامى المقيمون في المغرب أيضاً. ولرفع الإلتباس تجدر الإشارة أيضاً الى أن تعويض التقاعد الذي أشار اليه السيد الوزير في معرض جوابه و تعويض الشيخوخة لا تشملهما إجراءات الحكومة الهولندية، لكون حق الحصول على تعويض التقاعد و تعويض الشيخوخة خاضع لضوابط و قوانين أخرى.

النقطة الثانية التي يجب الاشارة اليها لما خلفته من غموض وسط الجالية المغربية هو أن السيد وزير الشؤون الخارجية أخبر في معرض جوابه البرلمان المغربي، أن البرلمان الهولندي صادق على قانون إلغاء الاتفاقية الثنائية المبرمة مع المغرب الذي قدمته الحكومة الهولندية من جانب واحد وأصبح ساري المفعول انطلاقاً من فاتح يناير الحالي. الغريب في الأمر هو أن الحكومة الهولندية تقول في رسالة وجهها وزير الشغل والشؤون الاجتماعية الهولندي لبرلمان بلاده (اسبوعين بعد جواب السيد سعد الدين العثماني)، قررت في حالة عدم استجواب الحكومة المغربية لطلب التفاوض ستقوم باعداد مشروع قانون لإلغاء الاتفاقية الثنائية المبرمة مع المغرب و تقديمه للبرلمان الهولندي للمصادقة عليه. ويضيف وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية الهولندي في رسالته لبرلمان بلاده (هولندا) أنه سيواصل مساعيه للتفاوض مع الحكومة المغربية بهدف الوصول الى تعديل الاتفاقية الثنائية المبرمة بين البلدين.

مطالب الجالية المغربية في ملف تخفيض التعويضات

أولاً- اصدار الحكومة المغربية بيان توضح فيه موقفها من ملف تخفيض التعويضات الاجتماعية و رفع الالتباس الذي خلفه جواب وزير الخارجية في البرلمان المغربي حول الغاء الاتفاقية الثنائية بين المغرب و هولندا.

وزير الشؤون الخارجية التعاون صرح أمام البرلمان المغربي أن الحكومة الهولندية قامت بالغاءها ابتداء من فاتح يناير من السنة الحالية 2013 في الوقت الذي يصرح وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية أنه يسدل كل ما في وسعه للوصول الى اتفاق مع المغرب ويترك الباب على مصراعيه مفتوحا للتفاوض.

ثانيا - اخبار الجالية المغربية في هولندا بسير المفاوضات في حالة انطلاقها وموقف الحكومة المغربية فيها .

ثالثا- عدم التنازل عن حقوق المهاجرين المكتسبة سواء المقيمون في هولندا أو الذين يفكرون في الرجوع مستقبلا والذين يستهدفهم اجراءات التخفيض الحالية.

ترجمة لرسالة وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية الهولندي لبرلمان بلاده في ملف تخفيض التعويضات

عقب خبر تناقلته مختلف الصحف و المنابر الاعلامية حول صرف التعويضات الاجتماعية لمستحقيها القاطنون في المغرب ووجهت لجنة الشغل و الشؤون الاجتماعية في البرلمان يوم 20 دسمبر رسالة للحكومة تستفسرها في الموضوع.

جوابا على أسئلة اللجنة يقول وزير الشغل و الشؤون الاجتماعية في رسالة مؤرخة يوم 14 يناير من السنة الحالية أن الحكومة الهولندية اشعرت الحكومة المغربية لأول مرة في شهر أبريل 2011 برغبتها في التفاوض مع المغرب بهدف الوصول الى تعديل الاتفاقية المبرمة بين البلدين في مجال الضمان الاجتماعي.

تعديل الاتفاق الثنائي بين هولندا و المغرب يقول وزير الشغل والشؤون الاجتماعية في رسالته ضروري بالنسبة للحكومة الهولندية لوقف صرف تعويضات الأولاد للأشخاص المقيمين خارج دول الاتحاد الاري و لوقف تعويضات العناية الصحية (التطبيب) للمقيمين بصفة مؤقتة في دول خارج الاتحاد الأري.

و منذ ذلك التاريخ (شهر أبريل 2011) ووجهت الحكومة الهولندية الدعوة للمغرب عبر مختلف القنوات للتفاوض معه دون أن تتلقى جوابا من الحكومة المغربية . ويضيف الوزير في رسالته أن الحكومة الهولندية في حالة عدم استجابة المملكة المغربية لطلبها , و عدم الوصول الى النتائج المرجوة ستقوم الحكومة الهولندية باعداد مشروع قانون يتضمن فسخ اتفاقية الضمان الاجتماعي الجاري بها العمل مع المغرب وتقديمه للبرلمان للمصادقة عليه. و في حالة فسخ اتفاقية الضمان الاجتماعي مع المغرب بقول الوزير لن يصبح بإمكان المهاجرين المغاربة العودة بعد فسخ الاتفاقية الى بلدهم مع الحفاظ على تعويضاتهم الأخرى باستثناء تعويض الشيخوخة .

بالنسبة للمهاجرين المغاربة الذين رجعو الى بلدهم أثناء سريان الاتفاقية بين هولندا و المغرب ستواصل الحكومة الهولندية بعد فسخ الاتفاقية صرف تعويضاتهم باستثناء تعويض الأولاد.

في ختام رسالته يقول وزير الشغل والشؤون الاجتماعية أنه سيواصل سعيه لتعديل الاتفاق الثنائي بين هولندا و المغرب لأن تعديل الاتفاقية يقول الوزير ضروري للحصول على موافقة الغرفة الأولى على تعديل قانون تعويضات الأولاد.